

Distr.: General
11 September 2024
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)

مذكرة شفوية مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2024 موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة

تشير البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في نيويورك إلى المذكرة الشفوية المؤرخة 2 آب/أغسطس 2024 المتعلقة باستمرار عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) واستمرار التزامات الدول الأعضاء بتنفيذ تدابير الجزاءات ذات الصلة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عملاً بقرار مجلس الأمن 1718 (2006) وقرارات مجلس الأمن اللاحقة ذات الصلة، بما يشمل القرار 2397 (2017) وهو أحدثها.

وعملًا بالفقرة 11 من قرار مجلس الأمن 1718 (2006)، والفقرة 22 من القرار 1874 (2009)، والفقرة 25 من القرار 2094 (2013)، والفقرة 40 من القرار 2270 (2016)، والفقرة 36 من القرار 2321 (2016)، والفقرة 18 من القرار 2371 (2017)، والفقرة 19 من القرار 2375 (2017)، والفقرة 17 من القرار 2397 (2017)، التي قرر المجلس بموجبها أن تقوم الدول الأعضاء بإبلاغ مجلس الأمن بالتدابير الملموسة التي اتخذتها من أجل التنفيذ الفعال لأحكام تلك القرارات، تتشرف البعثة الدائمة بأن ترفق طيه تقرير التنفيذ الوطني الذي قدمته مصر بشأن التدابير الملموسة التي اتخذتها لتنفيذ أحكام جميع القرارات ذات الصلة (انظر المرفق).



**مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2024 الموجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة لمصر لدى الأمم المتحدة**

تقرير مصر بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2397 (2017)

عملا بالفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 2397 (2017)، تتشرف مصر بأن تؤكد من جديد أنها أحاطت علما بالفقرة المذكورة أعلاه وأبلغت جميع الوزارات ومؤسسات الدولة المعنية بأحكامها، حتى يتسنى لها اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار. وقامت السلطات المصرية في الواقع باتخاذ تدابير لتنفيذ تلك الأحكام متى انطبقت على أي من الاستفسارات والإخطارات التي وردت إليها في هذا الشأن.

وما فتئت حكومة مصر تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بالجزءات. وفي هذا الصدد، أصدر رئيس مجلس الوزراء المصري في 18 شباط/فبراير 2016 المرسوم رقم 433 المنشئ للجنة التنسيق الوطنية المعنية بتنفيذ جزاءات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتعد اللجنة، التي تضم في عضويتها الوزارات والوكالات الوطنية المعنية، اجتماعات منتظمة، وعند الضرورة، اجتماعات استثنائية بصفتها الهيئة التي تتسق سياسات الحكومة وجهودها فيما يتعلق بالجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وعقدت لجنة التنسيق الوطنية واللجنة الفرعية الوطنية المعنية بجزاءات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اجتماعات بهدف تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وضمان الامتثال للأحكام المنصوص عليها في تلك القرارات.